

عند سلم بلغظا فقا لهذا الربا فذره ورجع بعد القصه وان لم يقع فيها
الروايات قبل تحريم ربا الفضل انتهى وقد احتج حديث البايح من اجاز بيع
الطعام من رجل نفذ او يتبتاع منه طعاما قبل الافتراق ويعد لانه صل الله
عليه وسلم لم يخص فيه بايح الطعام ولا ثبت عنه غيره وهذا القول الثاني
واي حقيقه ومنعه لالكلمه واجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل ولكن
يشيع به فاذا عمل به في صورة فقد سقط الاحتجاج به فيها عداها باجماع
من الاصوليين وانه عليه الصلاه والسلام لم يقلوا ببيع مما اشتري الجمع
بل خرج الكلام غير متضمن لعين البايح من هو فلا بد له وان علم وهذا
الحديث في الوكالة ايضا والمغازي والاعتصام ولم في البيوع وكذا الثاني
باب بيع من وادى ذر قبض من باع تخللا اسم جنس يدرك
ويؤتى ويجمع **قواترت** بضم الهمزة وتشديد الموحدة في النسخ في قوله
ابن ابي عمير بالتخفيف يقال ابرئت الخلة ابرته ابرك بوزن اكلت الشيء اكلت
واجملة صفة لقوله تخللا والتاير التلقح وهو ان يشق طلع الاناك
ويؤخذ من طلع الخول فيؤذ فيه ليكون ذلك باذن الله اخذ ما لم يورد
والحق بالتخلل سائر الثمار وينبغي ان يبر بعضها بتبعها غير المورد
المورد ما يتبع ذلك من العسر والعادة اكتفا لتاير البعض والباقي
يتشقق بنفسه ويثبت ربح الذكور اليه وقد لا يورث شي ويتشقق
الكل والحج فيه المهورا عما ابر بظهر المقصود وطلع الذكور ويتشقق
بنفسه ولا يشقق بالتاير **اباخر روعة** زرعا يوحده روعة
واحدة كالبر والسعير **اباخره** فتمر البايح وان قال يحقونها
لانها ليس للذوايم فاشبهه منقوات الدار **قال ابو عبد الله البخاري**
وقال لي ابراهيم على سبيل المذاكرة **اخبرنا هشام** قال المازني ابراهيم
هو ابن المنذر وهشام هو ابن سليمان الخزومي قال لا باين المنذر

احوجه
م
غيلة

لم يسمع

لم يسمع من هشام بن يوسف وقال الخافض بن حمر في المقدمة ومحملة
ان يكون ابراهيم هو ابن موسى الصنعاني وحين به في الشرح وقال البرماوي
كالكرماني وغيره هو ابراهيم بن موسى القرظي الرازي الصغير وهشام هو ابن يوسف
الصنعاني قال **اخبرنا ابن جريح** عبد الملك بن عبد العزيز قال سمعت
ابن ابي مليكة بضم الميم وفتح اللام هو عبد الله بن غنيم الله بن ابي مليكة
ابن عبد الصمد بن خديعة بن ابي مليكة بن ابي مليكة بن ابي مليكة
عن نافع **ومولى ابن عمارة** بفتح الهمزة وسقط لفظ ان كان ذر وزاد الاصل
بعده قوله موسى ابن عمارة قال **اباخر بيعت** بكسر الواو حدة من غير ان يبيها
للفعل حال كونها **قواترت** بتشديد الموحدة وتخفيف كالموسيا للفعل
والجملة التي قبلها صفة **ابن ابي عمير** بضم الهمزة وسقط لفظ ان كان ذر
ويجوز ان يبيعت الناعل والجملة حالية ايضا والحال انهم لم يبيعوا الا ان اطلقوا
اذ لو اشتروا لاشترى لان له للبايع وقوله ابراهيم المشروط نحو ايا ما تدعوا
فله الا ما التمسني اي التي تخيل من التخييل بيعت فلهذا ذلك دخلت في قوله
في قوله **قال الترمذي** **اباخر** المشتري وذر الخلل ليس بقيد وانما ذكر لان سبب
ورود الحديث كان في الخلل وفي معناه كل ثوب ابريك كالعيب والتاير اذ
اصل لم يدرخل المشورة الا ان اشترطت وهذا الحديث رواه ابن جريح عن
نافع موقفا لكن قال البيهقي ونافع يروي حديث الخلل عن ابن عمر عن النبي صلى
عليه وسلم **وكذلك العبد** اذا ابيع وله مال على مذهب من يقول انه يملك فانه
للبايع الا ان يشترط المبتاع او اذا ابيعت لامة الكامل ولها ولد رقيق
مستقل فهو للبايع وان كان جنسيا لم يظهر بعد فهو للمشتري وهذا هو
المناسب لما في الحديث من التثنية وهذا ايضا موقوف على نافع قال البيهقي
وحديث ابي عبد الله يرويه نافع عن ابن عمر موقفا **وكذلك الحديث** سكن في الرا
اخره سئل عن ابراهيم فانه للبايع اذا باع الارض المؤرعة **سئل له** كان

97
الرازي وهشام
هو ابن يوسف

قوله اذ اصله كذا
عطف ولعله
اذا باع اصله
فقط من قوله باع

عن عمرو